هجرة النساء .. ملفات خطيرة وحيوية لكنها مهمّشة

سويسرا / متابعات :

أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريره السنوي حول حالة سكان العالم في العام ٢٠٠٦م ، تحت عنوان "عبور إلى الأمل، النساء والهجرة الدولية".

وفي ندوة صحفية عقدت في قصر الأمم المتحدة في جنيف يوم الأربعاء ٦ سبتمبر، قالت مديرة قسم الإعلام في الصندوق السيدة صفية تشار "إنه على الرغم من تحول موضوع الهجرة الى ظاهرة عالمية، إلا أن الاهتمام بموضوع المرأة المهاجرة ظل متجاهلاً منذ زمن طويل".

والحديث عن المرأة المهاجرة يعني حوالي ٥٠٪ من مجموع المهاجرين في العالم الذي يفوق عددهم ١٩١ مليون شخص. فهي إما خادمة في المنازل، أو مربية أو ممرضة، وهي نادلة أو عاملة في المصانع او المزارع أو فنانة. ومنهن من يزج بهن في تجارة الجنس ويصبحن عرضة للمتاجرة والتهريب والاستغلال.

وتشير مسؤولة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن "نشاط القسم الأكبر من هذا العدد من المهاجرات يتم بعيدا عن الأنظار، وبدون اعتراف لهن بما يقدمنه للمجتمع من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية".

فعلى مستوى العائدات التي يدرها عمل النساء المهاجرات والمسجلة رسميا ضمن ما يحول سنويا الى البلدان الأصلية يتم الاعتراف بأن للنساء قسط لا يستهان به من مجموع تحويلات المهاجرين عالميا والتي فاقت قيمتها٢٣٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م فعلى سبيل المثال، تم تقدير نسبة تحويل مهاجرات سيرلانكا بـ ٦٢٪ من إجمالي الأموال التي أرسلها المغتربون السريلانكيون إلى بلادهم، أما مهاجرات الفيليبين فساهمن بما يناهز الثلث من مجموع التحويلات.

هجرة الكفاءات

على صعيد آخر، تمس هجرة النساء بعض القطاعات الحيوية في البلدان النامية مثل القطاع الصحي، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة الى أن دراسات أجريت مؤخرا أظهرت بأن "نية الهجرة مرتفعة جدا بالذات بين المشتغلين في مجال الصحة".

يضاف الى ذلك أن هذه الظاهرة تمس مناطق هي في أشد الحاجة الى تواجد كفاءات صحية لمواجهة تفشي آفات واسعة الانتشار مثل مرض نقص المناعة المكتسب إيدز (أو سيدا). ومن بين الأمثلة عن ذلك، أورد التقرير أن "٦٨٪ من عمال القطاع الصحي في زمبابوي و ٢٦٪ في أوغندا عبروا عن الرغبة في الهجرة إلى الخارج". كما أفاد التقرير استنادا الى تقارير المنظمة العالمية للهجرة بأن "عدد الأطباء المالاويين العاملين في مدينة مانشستر البريطانية يفوق عدد الأطباء العاملين في مالاوي بأكمله".

بدون حماية.. بعيداً عن الأنظار

تقرير الأمم المتحدة يعترف بأن الهجرة تفتح للكثير من السيدات آفاق لحياة أفضل، إلا أنه يحذر من أن الكثير منهن يواجهن جانبا مظلما من الهجرة حيث هناك العديدات ممن يصبحن عرضة للاسترقاق المعاصر او يسقطن ضحايا لشبكات الإتجار بالبشر.

إذ تشير التقارير الدولية الى وجود اكثر من ٤٥،٢ مليون ضحية المتاجرة بالبشر في العالم وهي ظاهرة خطيرة تشكل ثالث تجارة غير مشروعة مربحة بعد تهريب المخدرات والأسلحة. وكما قال أحد المسئولين "إذا كان تهريب المخدرات ينتهي باستهلاكها فإن المتاجرة بالبشر كثيرا ما يتم تكراره".

ومن القطاعات التي تشغل العاملات المهاجرات بكثرة قطاع العمل المنزلي. وكثيرا ما تتعرض النساء العاملات في البيوت الى العديد من أوجه سوء المعاملة والاعتداءات والانتهاكات الجنسية وغيرها.

وبما أن البلدان العربية (النفطية) في منطقة الخليج تعد من المناطق الأكثر جذبا لخادمات المنازل من عدة بلدان عربية وإفريقية وآسيوية، ونظرا لأنها بلدان تفتقر في الوقت الحاضر الى معايير وقاية كافية وجديرة بحماية حقوق هذه الفئة من العاملات المهاجرات، رغبت سويس إنفو في معرفة ما الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تحسين ظروف عمل المهاجرات في هذه المنطقة خصوصا وان المديرة التنفيذية للصندوق منذ عام ٢٠٠١م ، وهي السيدة ثريا أحمد عبيد، تنتمي إلى إحدى بلدان المنطقة.

لكن السيدة صفية تشار، المسؤولة عن الإعلام والعلاقات الخارجية في الصندوق، اكتفت في معرض ردها على السؤال بالإشارة إلى أن "معايير الهجرة من اختصاص الدول"، مضيفة بأن الصندوق "يركز على مساعدة المهاجرات في بلدان تصدير اليد العاملة على معرفة حقوقهن قبل التوجه للمنطقة".

دعم سويسرا لجهود الأمم المتحدة

رئيس الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التابعة لوزارة الخارجية فالتر فوست الذي حضر الندوة الصحفية في جنيف، شدد على دعم سويسرا لجهود الأمم المتحدة الرامية الى إنصاف المرأة المهاجرة وإلى تغيير ظروف حياتها.

وقال السيد فوست "إن سويسرا تؤمن بأن المعايير الموجودة دوليا حاليا كافية لحماية المرأة المهاجرة"، كما شدد على أن برن "ملتزمة بتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان، وقمة الألفية".

وإسهاما من سويسرا في تسليط الأضواء على ظاهرة حقوق المرأة المهاجرة وعلى هجرة الشباب، أوضح السيد فوست بأنها ستروج لهذا الموضوع أثناء الاجتماع السنوي للدول الصناعية الرئيسية، وأكد أن برن ستتخذ من هذا التقرير الأممي منطلقا لإعداد تقريرها السنوي حول التنمية والشباب.

وبالمناسبة، استضاف السيد فالتر فوست شابة مهاجرة من البوسنة هي سلمى ميردان لكي تعرض تجربتها كمهاجرة وصلت مع عائلتها الى سويسرا في منتصف التسعينات أثناء حرب البوسنة واستطاعت أن تندمج وتواصل دراستها وتواجه مشكلة العودة إلى وطنها بعد نهاية الصراع في البوسنة والهرسك.

وفي شهادتها، قالت الآنسة سلمى ميردان "لقد أدى تضافر الجهود على مستوى مدينة بازل وبالأخص جهود زملائها وأساتذتها إلى إنقاذها من الترحيل القسري، وهو ما سمح لها بمواصلة دراستها الجامعية وتخرجها والتحاقها بالعمل في السلك الدبلوماسي في بعثة بلدها الأصلي (أي البوسنة) في جنيف بعد أن حصلت على الجنسية السويسرية".

ولكن نجاح الآنسة سلمى ميردان ليس بالمثل الذي ينطبق على جميع المهاجرات حتى في سويسرا خصوصا وأن تقديم التقرير يتزامن مع حملة انتخابية حامية الوطيس استعدادا للتصويت على قوانين جديدة تسعى لتضييق الخناق على ظاهرتي الهجرة واللجوء. ومع أن جل أسئلة الصحافيين تركزت على هذه المفارقة، إلا أن المسئول السويسري تجنب الخوض في الموضوع مكتفيا بتوضيح الموقف الرسمي للحكومة الفدرالية من القوانين المعروضة على الإستفتاء الشعبي، وهو التقليد الذي يفرض على كبار الموظفين الرسميين اثناء سير الحملات الإنتخابية.

أنا أخشى...

وجيـهة الحويـدر*

● **أنا أخشى على نفسي من القوانين الجائرة بحقوق المرأة في عالمنا العربي والاسلامي .**

● **"أنا أخشى من عنف المتعصبين والجهلاء والمتشددين والمنغلقين الذي لا يرون في المرأة سوى عورتها وكأن الرجل بلا عورة !!**

● **أنا أخشى من زوجي أن يطلقني وأجد نفسي بلا مأوى..."**

● **أنا أخشى أن يعاقبني زوجي بضرة..."**

● **أنا أخشى أن يعلقني زوجي وأصبح لا مُطلقة ولا متزوجة..."**

● **أنا أخشى غضب والدي وبطشه..."**

● **أنا أخشى من قبضة إخواني وسطوتهم..."**

● **"أنا أخشى من أن يجردني ولي أمري من كل معنى في الحياة..."**

● **"أنا أخشى من سخط أبنائي عليّ واستيائهم..."**

أنا أخشى أن يحرموني من صغاري..."

● **" أنا أخشى ضياع سمعتي بعدها لا أجد مَن يرغب في الزواج مني..."**

● **أنا أخشى أن تسوء سمعتي فينبذني مجتمعي..."**

● **أنا أخشى على مستقبلي ومستقبل بناتي وأولادي..."**

● **أنا أخشى أن أسبب أذى لوالدتي ووالدي..."**

● **"أنا أخشى إن قمت بذاك العمل أن تراه أسرتي وقبيلتي عاراً ويثور غضبهم علي..."**

● **أنا أخشى أن أخسر كل ما عندي وما بنيته طوال هذه السنين..."**

● **"أنا أخشى أن أتجرد من خوفي، وأضيع لأنه لا يوجد قانون يحميني..."**

-"أنا أخشى كل شيء حولي..."

-أنا أخشى.. أنا أخشى ...أخشى...

تلك هي الإجابات والردود التي دائما تصلني من النساء اللواتي يشعرن بالقهر في مختلف انحاء العالم العربي والاسلامي، ويدركن أن حقوقهن مسلوبة.. لكنهن لا يمتلكن الجرأة للمطالبة باستردادها. يتواصلن معي لطلب المساندة، وحين أغوص في أعماقهن أكتشف أنهن أشباه نساء، موءودات حتى النخاع، وليس لديهن قدرة على التلفظ بعبارة "ارفعوا أيديكم عني".

نساء عالمنا العربي والاسلامي مستضعفات مهما علا شأنهن، لأنهن بلا غطاء قانوني يحميهن من سطوة أي معتدٍ عليهن، حتى "المترفات" منهن.

إن قهر المرأة وتجريدها من ذاتها عاهة أصابت معظم البيوت العربية، فغالبية النساء ، المتعلمات منهن والأميات، يُدركن جيداً أن حياتهن رهن أيدي رجالهن. إن تنعم المرأة العربية "بالحياة الرغيدة" إن صح التعبير، يعتمد اعتماداً كلياً على طيبة خُلق الرجل الذي تقطن معه وعلى حُسن نيته.

عودة إلى إجابات النساء العربيات المذكورة سابقاً: فبتمعن بسيط يستنتج المرءُ أن في داخل كل امرأة عربية صنفين من الخوف، صنفاً داخلياً وآخر خارجياً. الخوف الداخلي مصدره بالدرجة الأولى سلطةُ الأسرة أو القبيلة على المرأة، وغالباً ما يتجسد ذلك الخوف في شخص ولي أمرها، أو القائم على شؤونها، أما الخوف أو الرعب الخارجي فسببه السلطة التي تأتي من خارج الإطار الأسروي، حيث تتمثل في المؤسسات الثلاثة السياسية والدينية والاجتماعية.. ومن عادة هذه المؤسسات أن تتكالب جميعها ضد المرأة، خاصة حين تقوم بعمل يثير حفيظة السلطة السياسية، فالسلطة السياسية هي التي تُطلق العنان للمتدينين الذين يقومون بدورهم في تأليب المجتمع، وقلب الطاولة على رأس المرأة التي "تسول" لها نفسها تحريك، أو تفكيك أغلال السواد من حولها أو حتى مسّه، لكن، مؤخراً، يبدو أن السلطة الدينية هي التي تتحكم أكثر في قضايا المرأة وتشدد قبضتها عليها.

إن أكبر عبء وأشد عنف تكابده المرأة العربية اليوم، هو الذي يأتي من داخل مسكنها، لأنه يسبب لها ضرراً مباشراً، وفي مرات كثيرة يدمر حياتها، وفي أحايين أخرى ينهيها.

إن سبب قبول معظم النساء المقهورات الخانعات والخاضعات لشتى أصناف الظلم بأوضاعهن المزرية هو خوفهن المتفاقم الساكن فيهن. الخوف يقرض إحساسهن بكيانهن، ويثلم يوماً بعد يوم ثقتهن بأنفسهن، لذلك يفشلن دائماً في رفع الضيم عنهن. ويظل السبب الحقيقي لاستمرار حالة الخوف تلك لدى العربيات هو غياب القانون الذي يحميهن من العنف والتمييز.

في عالم التكنولوجيا، والحراك العولمي السريع، والتحديات الدولية المتتالية، لم يعد الأمر خياراً، ولا ترفاً، بل إن تحسين وضع المرأة العربية وتفعيل دورها أصبح شيئاً ضرورياً وملزماً.

إن على الحكومات العربية أن تكثف جهودها لكي تزيل الخوف عن نفوس النساء اللواتي يمثلن نصف المجتمع لكي يساهمن في بنائه، فأصحاب القرار والمسئولون لا بد أن يلتفتوا لهذه القضية، ويضعوها نصب أعينهم، ويدونوها في اجندة أولوياتهم، فالنساء هن اللواتي يربين الأجيال التي يقوم على عاتقها بناء الوطن، فكيف ستقوم للوطن قائمة ليواجه عالماً يسابق عقارب الساعة، إذا كان نصف مجتمعه يسكنه الخوف، والنصف الآخر يرضعه في الصغر ويتجرعه عند الكبر؟؟؟

نحن العرب يجب أن نكف عن معاندة الشمس، وأن نفتح بصائرنا على حقيقة لا حياد فيها، وهي أن الرجال، والثروة النفطية، والقوة العسكرية، والمنشآت المعمارية، والسيولة المالية، كلها مجتمعة تعجز أن تشيّد وطناً قوياً حين يُغيّب دور المرأة، وتتحول إلى كتلة خوف متحركة تهاب ظلها... فيا ترى إلى متى سنظل نخادع أنفسنا؟ ونستمر في تهميش المرأة العربية، ونتركها خانعة في الظلمة، تجتر وتلوك خوفها وتردد "أنا أخشى...أنا أخشى..."

***كاتبة سعودية**

المرأة خلقت للمنزل

نظرة تشاؤمية مثيرة للقلق في المجتمعات العربية

عمان / ابتسام حويسن

تختلف الشعوب ونظرة الرجل للمرأة واحدة ، للأسف هذه حقيقة تدمي القلب في الشعوب العربية جمعاء ، ولكن تختلف شدتها من شعب لآخر ، فكل رجل عربي يتمنى أن تصبح زوجته كأمينة زوجة سي السيد الزوجة المقهورة التى ترضي بالذل والهوان .

ومن المثير للدهشة أن فئة الشباب تؤيد هذه الفكرة وهذه الصورة للمرأة ، وبالتأكيد التربية فى المجتمع الذكورى تفجر هذه الأفكار في عقول الشباب ، والمفاجأة أنّه في دراسة نشرها أخيراً المركز الاردني لحقوق الإنسان تبيّن أنّ ٩١,١ ٪ من طلبة الجامعات الأردنية يرون أنّ للزوج الحق في ضرب زوجته ، هذا الرقم المهول دفع كثيرين إلى التشكيك في صحته،إلا أنّ إطلالة سريعة على أرقام رسمية صادرة عن إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام الأردنية تجعل تصديق الرقم ممكناً ، فقد تعاملت الإدارة مع ١٧٩٦ قضية اعتداء ، من بينها ٤٣٩ قضية اعتداء على الإناث في العام الماضي، مقارنة بـ ١٤٢٣ قضية، كان من بينها ٣٩٦ قضية اعتداء على الإناث في العام الذي سبقه،كما ذكرت جريدة الحياة.

ليست المشكلة في وجود مشاركات من الجنس الناعم في الدراسة المشار إليها فقط (باعتبار أنّ عدد الإناث الملتحقات بالدراسة الجامعية في الأردن أعلى من الذكور)، بل تكمن القضية في أن الدراسة شملت فئة " متعلمة" تحمل قيماً وعادات جديدة، على الأقل تجاه المرأة، يفترض أنها أكثر إيجابية، كونها تخص جيلاً جديداً متحرراً من أغلال الماضي.

وبدت نتائج الدراسة سلبية أكثر من المتوقع، إذ رأى ٧,٨٥ ٪ فقط أن للنساء حقوق الرجال نفسها، فيما علّب ٩٣,٢ ٪ منهم المرأة في إطار المنزل ورأوا أن "ليس لديها أي دور غير رعاية البيت والأولاد"، و ٨٨,٨ ٪ اعتقدوا بأنّ "التعليم أكثر أهمية للذكور من الإناث".

النتيجة "الإيجابية" الوحيدة في الدراسة كانت أن ٥٢,٥ ٪ من العينة اعتبرت أن "للنساء قدرات الرجال نفسها في مجال العمل".

وتبدو النظرة السلبية التي يحملها "الجيل الجديد" إلى المرأة مرعبة للغاية فهي لا تشمل فقط نظرة الذكر إلى الأنثى، إنما نظرة الأنثى إلى نفسها أيضاً، فأرقام الدراسة تشير بوضوح إلى وجود خلل في فهم الآخر واستيعاب "إنسانيته"، كما أنها تشير إلى أن المسألة لا تقاس فقط في كونها تتعامل مع ظاهرة عالمية انطلاقاً من أن ضرب الزوج للزوجة تصرف سلبي موجود في كل دول العالم.

فليس الشباب وحده المشكلة في هذه الظاهرة ، بل إن قوانين عدة منحازة إلى جانب الرجل على حساب المرأة ، كما هو الأمر مع قوانين الجنسية في العالم العربي والاسلامي، إذ لا يحق للمواطنة المتزوجة من مسلم عربي او اجنبي أن تعطي الجنسية لأبنائه ، الأمر الذي يجعل من صورة المرأة التي كانت قديماً، تتكرر في القرن الواحد والعشرين، مع شباب جامعيين متعلمين .

كانت المرأة في السابق صالحة للضرب، فظلت كذلك. وكانت لا تستحق التعليم كما الذكور، فظلت كذلك، على رغم كل ما مر أمام جيل شاب كامل من مواد إعلامية (سواء مخصصة لنقل هموم المرأة وقضاياها أم عامة تتحدث عن "نصف المجتمع" في شكل إيجابي) وأحاديث متواصلة عن أن المرأة ليست زوجة فقط، وإنما أم وأخت وبنت.

وللأسف يمكن القول ان هذا الواقع الأليم لا يشمل الشباب في بلد عربي واحد فقط ،بل تشمل جميع البلاد العربية، فنظرة الرجل للمرأة تبتعد كل البعد عن ما أوصي الإسلام به ، فالرجل يحلل لنفسه ضرب وإهانة المرأة ، وكأن دورها فى الحياة أن تكون فى خدمة شمشون الجبار ، ولكن وقد أمر القرآن بالإحسان إلى المرأة والزوجة ، وإكرامها ، ومعاشرتها بالمعروف،قال الله تعالي : (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً) النساء / ١٩,

وبالمثل فللزوج له حقوق وواجبات كالمرأة تماما ،فكل له حقوق على الآخر، فقال : (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) البقرة / ٢٢٨ ، والآية تدل على أن للرجل حقا زائدا ، نظير قوامته ومسئوليته في الإنفاق وغيره.

ويجب على كل شاب وكل زوج ادراك حقيقة أن إهانة الزوجة لا تؤثر على المرأة واستقرار الأسرة فقط ولكن يؤثر بصورة كبيرة على الأبناء ، فعندما يحدث ميل الأبناء كلياً نحو أمهم يحدث في المقابل لديهم كره لوالدهم وسلوكه وتصرفاته نتيجة إهانته لوالدتهم ويتمنون اختفاء الأب بالسفر أو الموت، وقد يصل الأمر بالأبناء إلى التطاول على والدهم وتوجيه ألفاظ بذيئة له.